

اتحاد المهندسين الزراعيين العرب
الأمانة العامة

دمشق - ص.ب : ٣٨٠٠
هاتف : ٣٣٣٥٨٥٢
فاكس : ٣٣٣٩٢٢٧



المؤتمر الفني الدوري الخامس عشر للاتحاد

التكامل العربي في مجال
الاستفادة من تقنيات المعلوماتية
في الزراعة العربية

نظمت جمع البيانات الإحصائية الزراعية

إعداد

المهندس ابراهيم قاسم موسى

وزارة الزراعة والغابات

جمهورية السودان

بسم الله الرحمن الرحيم
وزارة الزراعة والغابات

في قتها حول
نظم جمع البيانات الإحصائية الزراعية

إعداد

إبراهيم قاسم موسى

الخرطوم أغسطس 2003

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
نظم جمع البيانات الإحصائية الزراعية

مقدمة:

تمثل البيانات الإحصائية حجر الزاوية في تحديد مسارات خطط التنمية ووضع السياسات العامة كما تساعد في التعرف على مدى التطور والتقدم الحادث في كافة المجالات وبصفة خاصة الاقتصادية. وإن تحقيق أهداف القطاع الزراعي يتوقف على توفير البيانات الزراعية والتي يجب أن تتصف بالدقة والمعقولية، وإن الحصول على قاعدة البيانات والمعلومات الزراعية ذو أهمية قصوى لواضعي السياسات ومتخذي القرار سواء على مستوى المزارع الفرد والمجتمع على السواء ولذا فإن الاهتمام بأساليب وطرق جمع البيانات أمر بالغ الأهمية للحصول على نتائج ومؤشرات جيدة تساعد في اتخاذ القرار السليم وفي التخطيط المستقبلي الجيد.

تعتبر الإحصاءات الزراعية القاعدة الأساسية لكافة القرارات الزراعية إذ يتعذر في مجال التخطيط الإنتاجي لأنشطة الزراعية أن يتم وضع الإطار العام أو التنفيذى للخطط من دون توفر قاعدة شاملة ودقيقة عن أسعار عناصر الإنتاج والنواتج النهائية. وتتجدر الإشارة إلى أن الإحصاءات الزراعية لا تقتصر فقط على البيانات الخاصة بالمساحة المزروعة والإنتاج الزراعي إلى غير ذلك من البيانات الزراعية المباشرة وإنما يتعدى ذلك ليشمل إحصاءات التجارة الخارجية والاستهلاك الغذائي وغير الغذائي والأسعار لعناصر الإنتاج أو النواتج النهائية.

والعالم الآن يشهد ثورة الاتصالات وتقنية المعلومات بكل أبعادها بحيث تعتمد هذه الثورة على تحديث وتطوير نظم المعلومات وانسيابها من مصادرها إلى حيث الحاجة إليها بالدرجة والشمول وفي الوقت المناسب وذلك باستخدام الطرق العلمية في جمع وتحليل الإحصاءات والاستفادة من التقانة المتقدمة والكوادر المؤهلة في هذا المجال. ونحن في القطاع الزراعي معنيون ومطالبون بتحديث وتطوير نظم المعلومات الزراعية ومواكبة التطور الذي تشهده الساحة من حولنا انطلاقاً من بناء قاعدة بيانات زراعية دقيقة ومعتمدة.

أهداف نظام المعلومات الزراعية

تعتبر الإحصاءات الزراعية مؤشراً هاماً لمعظم الأنشطة الاقتصادية بالمجتمع. إذ يمكن الاعتماد عليها في صياغة التركيبة المحصولية وتخصيص الموارد وبالتالي يستطيع نظام المعلومات المساهمة في الآتي:

1. صياغة التخطيط والبرامج الإنمائية الإستراتيجية.
2. رسم السياسات الزراعية.
3. وضع خطط العمل قصيرة ومتعددة المدى.
4. تقدير الطلب الإقليمي والعالمي على المنتجات الزراعية.
5. وضع مناهج للإصلاح الزراعي.
6. تقييم الأداء.
7. تحديد طبيعة ومعوقات العمل الزراعي والسعى لوضع استراتيجيات التدخل والتنسيق لرفع معدلات التنمية الاقتصادية.
8. تحديد وحصر فرص الاستثمار الزراعي والتعاون الدولي في هذا الشأن.

أنواع ونظم جمع البيانات الإحصائية الزراعية

تعني الإحصاءات الزراعية بمفهومها الواسع والدقيق عملية جمع البيانات الإحصائية الزراعية وتبويتها وتحليلها وتقديمها إلى أصحاب القرار لاتخاذ القرارات الاقتصادية اللازمة لتطوير بنية الدولة الاقتصادية. وتشمل هذه البيانات كافة الأنشطة الزراعية مثل المساحة المزروعة وإنتاجية وحدة المساحة وأعداد الحيوانات المزرعية وإنتاجية كل منها وتكليف الإنتاج والأسعار.

أنواع الإحصاءات الزراعية

١. الإحصاءات التجريبية

تشمل إحصاءات التجارب بأنواعها المختلفة مثل التجارب التي تجري في محطات البحث وتطبيق نتائجها على المناطق ذات الظروف المشابهة.

2. الإحصاءات التحليلية

تشمل الإحصاءات التي تهتم بدراسة بعض العلاقات والاختبارات الإحصائية مثل العلاقة بين المدخلات أو دراسة العوامل المختلفة التي تؤثر على الاستهلاك.

3. الإحصاءات الوصفية

تشمل البيانات التي تهتم بجمع البيانات عن اوجه الأنشطة الزراعية المختلفة كاستقلال الأراضي لانتاج مختلف المحاصيل النباتية والحيوانية. وهي تنقسم إلى قسمين أساسين هما الإحصاءات الأساسية والتي تتضمن الإحصاءات بطيئة التغيير مثل بيانات التعداد الزراعي العام. أما الإحصاءات الجارية فهي التي تتضمن الإحصاءات سريعة التغيير والتي تتصل وترتبط بالنشاط الزراعي وتجمع على أساس سنوي أو موسمي كإحصاءات الإنتاج والمساحة، هذا وتتقسم الإحصاءات الجارية إلى إحصاءات الإنتاج النباتي، إحصاءات الثروة الحيوانية وإحصاءات الموارد الطبيعية.

ويتم جمع البيانات الإحصائية عن طريق الحصر الشامل أو المعاينة (العينات) وهما طرفيتان رئيستان بالإضافة إلى المسوحات الإحصائية والحصر المكتبي.

1. طريقة الحصر الشامل

ويتم بهذه الطريقة جمع المعلومات والبيانات الإحصائية من جميع أفراد المجتمع المراد بحثهم دون استثناء وتسخدم هذه الطريقة في عملية التعداد الزراعي وجمع الإحصاءات الزراعية الأساسية كمساحات الأراضي وبعض المسوحات الإحصائية كمسوحات الأشجار المثمرة وتحصي الحيوانات المزرعية حيث توفر عملية التعداد الزراعي القاعدة الأساسية للبيانات الإحصائية الزراعية.

2. طريقة المعاينة

وهي تعتمد على اخذ البيانات بطريقة القياس الفعلي لجزء من مفردات المجتمع الإحصائي وعميمها على المجتمع الذي سحب منه العينة بالطرق الإحصائية المعروفة. ويستخدم هذا الأسلوب عند تقدير مساحة وإنتجية كافة المحاصيل الزراعية وكذلك الأشجار المثمرة والمنتجات الحيوانية.

3. المسوحات الإحصائية

يلجأ للمسوحات الإحصائية للتأكد من آثار متغيرات محددة في المجال الاقتصادي بشكل عام والزراعي بوجه خاص ويتبع فيه أسلوب المعاينة وفي بعض الأوقات أسلوب الحصر الشامل وذلك وفق استبيان خاص.

4. طريقة الحصر المكتبي

يجري تجميع البيانات الإحصائية مكتبياً بدءاً من المركز ثم الولاية والمحافظة وتشمل هذه الطريقة جمع بيانات إنتاج المحاصيل الإستراتيجية مثل القطن والقمح والذرة بالإضافة لجمع بيانات مستلزمات الإنتاج وبيانات الاستيراد والتصدير.

تقع مسؤولية جمع الإحصاءات الزراعية للشق النباتي في السودان على كاہل وزارة الزراعة والغابات ممثلة في الإدارة العامة للإحصاء والمعلومات والتي تعمل بالتعاون مع وزارات الزراعة الولائية والهيئة والمؤسسات الزراعية القومية. بينما تتطلع وزارة الثروة الحيوانية بمسؤولية جمع إحصاءات الثروة الحيوانية. أما الإحصاءات ذات الصفة القومية كالنعداد الزراعي فهو مسؤولية الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع وزارات الزراعة والثروة الحيوانية. ونسبة لاتساع مساحة القطر وانتشار رقعة القطاع الزراعي فقد تركز دور الإدارة العامة للإحصاء والمعلومات بوزارة الزراعة والغابات في التخطيط والإشراف الفني ونشر الإحصاءات الزراعية على المستوى القومي، بينما

أوكلت المهمة التنفيذية لجمع الإحصاءات الزراعية لوزارات الزراعة الولائية
والمؤسسات الزراعية القومية والهيئة القومية للغابات

المشاكل والقصور

- ضعف الانتشار الجغرافي للأجهزة الإحصائية الزراعية على مستوى المحافظات مما يجعل أن تخضع عملية جمع البيانات الإحصائية للتقديرات الشخصية مما يؤثر على دقة وشموليّة وانسياب البيانات.
- غياب التعداد الزراعي والذي يؤجل تنفيذه سنة بعد أخرى لعدم تقييد وزارة المالية لتنفيذ أي التزام.
- ضعف شمولية المعلومات فالمعلومات المتحصل عليها لا تغطي كل القطاعات وكل الأنشطة في القطاع الزراعي، فلا بد أن تكون المعلومات شاملة ولا تقتصر على الإحصاءات الزراعية البعض المحاصيل بل تشمل كافة البيانات ذات الصلة بالقطاع الزراعي مما يمكن من اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ البرامج والخطط.
- قلة الخبرة لدى الكوادر أجهزة الإحصاءات الزراعية كما أن بعض العناصر العاملة في هذا المجال تتعرض للانتقال من العمل الإحصائي لاعمال أخرى.
- غياب خطط التدريب لكافة مستويات كوادر الأجهزة الإحصائية على مستوى التدريب الداخلي والخارجي.
- نقص الأجهزة التقنية الحديثة التي تساعده في الحصول على البيانات الإحصائية أو المساعدة في تبويب وتحليل السياسات الإحصائية.
- شح الامتيازات المادية والمعنوية للعناصر البشرية العاملة في أجهزة الإحصاء الزراعي.
- النقص الكبير في توفير الموارد المالية الازمة لتنفيذ البرامج الإحصائية الزراعية.
- التمييز المحسولي داخل القطاع المروري لأن الاهتمام كان لما يسمى بمحصول الدولة، هذا التمييز أدى للامتناع بالقطن والقمح وإهمال المعلومات الخاصة بالفول والذرة والخضروات في المشاريع الكبرى.

التصصيات

- تطوير خدمات المعلومات وذلك بتحديد أساليب الجمع والتحليل والعرض للمعلومة.
- زيادة الاهتمام بأساليب جمع المعلومات الموضوعية ورصد الميزانيات المناسبة وتقليل الاعتماد على طرق التقدير الشخصي.
- تدريب العاملين على جميع مستويات الأجهزة الإحصائية.
- تحديد الأولويات من خلال دراسة احتياجات المستفيدين والقصور الموجود في توصيل المعلومة والإمكانيات المخصصة (بشرية، تكنولوجية، تنظيمية الخ).
- توفير الحواسيب وتدريب العاملين على استخدامها.
- السعي الجاد للقيام بالتعداد الزراعي الشامل وتوفير الميزانية اللازمة له.
- الاهتمام بتطوير أساليب الاستشعار عن بعد تقادياً للكوارث.
- الاستفادة من شبكة الإنترنت في تبادل المعلومات.